

## دراسة اقتصادية تحليلية لأهم الصادرات الزراعية المصرية

د/ أسماء أبو مسلم عبدالخالق أبومسلم د/ نعمة فتحي محمد الشامي

قسم الاقتصاد الزراعي وإدارة الأعمال الزراعية - كلية الزراعة - جامعة المنوفية

### الملخص :

يعد النهوض بالصادرات الكلية بشكل عام والصادرات الزراعية على وجه الخصوص من أهم القضايا التي تواجه الدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والمحليّة الراهنة، وتستهدف الدراسة تحليل هيكل الصادرات الزراعية من أهم المحاصيل التصديرية (البرتقال والبطاطس والعنب والبصل) للتعرف على واقع هذه الصادرات من خلال تقدير الاتجاه العام للصادرات الزراعية المصرية ولصادرات محاصيل الدراسة وقياس مدى استقرار كمية وقيمة هذه الصادرات وقياس التركيز السلعي والتركيز الجغرافي والنصيب السوقي ومدى توافق هيكل الصادرات المصرية من هذه المحاصيل مع الطلب عليها في أهم أسواقها الاستيرادية وصولاً لأهم التوصيات التي يمكن من خلالها النهوض بها ومن ثم تحسين ميزان المدفوعات والدفع بعجلة التنمية. وقد تبين ارتفاع قيمة الواردات الزراعية المصرية بدرجة كبيرة مقارنة بقيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة (2011-2021) حيث قدر متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية المصرية بنحو 5.2 مليار دولار على الترتيب، والذي انعكس بدوره على العجز المستمر والكبير في الميزان التجاري الزراعي، حيث بلغ متوسط معدل التغطية للتجارة الزراعية حوالي 33%. كما تبين ارتفاع قيمة معامل تركز الصادرات لتبلغ نحو 0.44%. وقد تبين أن متوسط كمية وقيمة الصادرات المصرية من البرتقال تمثل حوالي 11%، بينما متوسط كمية وقيمة الصادرات العالمية منه، كما بلغ متوسط معامل عدم الاستقرار لكل منها حوالي 8.2%， 5% على الترتيب. وقد تبين ارتفاع النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصرية في كل من السوق الروسي والسعودي والأوكراني بما يفوق نصف واردات هذه الدول. كما تبين ارتفاع قيمة مؤشر توافق الصادرات لتقترب من الواحد الصحيح في جميع الأسواق الاستيرادية الرئيسية للبرتقال المصري. وبالنسبة لمحصول البطاطس فقد تبين أن كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس تساهُم بحوالى 4.2%， 5.2% من متوسط الصادرات العالمية للبطاطس، وقد قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لكتمة وقيمة هذه الصادرات بحوالى 17%， 14%. وقد تبين تركز الصادرات المصرية من البطاطس في سبعة دول بنسبة تقدر بنحو 81% من إجمالي الصادرات المصرية في متوسط الفترة (2013-2020)، حيث قدر معامل التركيز الجغرافي لهذه الصادرات بنحو 41.3%. كما تبين وجود درجة عالية من التوافق بين الصادرات المصرية من البطاطس وبين الطلب العام على البطاطس المصرية في أسواق الدول السبعة. أما كمية وقيمة الصادرات المصرية من العنب فقد تبين أنها تعادل نحو 2.2%， 2.5% من متوسط كمية وقيمة الصادرات العالمية، كما تبين ارتفاع قيمة معامل عدم الاستقرار لكل منها نتيجة لحدوث تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة. وقد اتضحت تركز 77% من صادرات العنب المصرية في عدة دول تمثلت

في إنجلترا وهولندا وروسيا والمانيا وال سعودية والامارات وسلوفانيا وعليه بلغ معامل الترکز الجغرافي لصادرات الغب حوالي 37%， كما تبين انخفاض النصيب السوقي لصادرات الغب المصرية في أهم الدول المستوردة له مما يشير إلى انخفاض القدرة التنافسية لصادرات الغب المصرية. وعلى الرغم من ذلك فقد تبين وجود توافق بدرجة عالية بين الصادرات المصرية من الغب وبين الطلب على الغب المصري في أسواقه الإستيرادية. في حين تبين أن كمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل تمثل حوالي 5.7%， من متوسط كمية وقيمة الصادرات العالمية منه، كما تبين تعرض كل منها لتقلبات كبيرة حيث بلغ معامل عدم الاستقرار لها حوالي 13%， على الترتيب. وقد اتضح ترکز صادرات البصل بنسبة 81% في سبعة دول فقط بمعامل ترکز جغرافي قدر بنحو 45.3%， كما تبين انخفاض قيمة مؤشر توافق الصادرات في أهم الدول المستوردة لتقدير بحوالى 0.83، 0.81، 0.74، 0.72، 0.61 في كل من إنجلترا والكويت والامارات وروسيا والهند على الترتيب، الأمر الذي يشير لعدم استقرار الصادرات المصرية من البصل وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات أسواق هذه الدول. وتوصي الدراسة بضرورة العمل على تنوع وتنمية الصادرات الزراعية والصادرات الغذائية المصنعة ونصف المصنعة ذات القيمة المضافة المرتفعة، مع دراسة الأسواق الدولية والأفريقية لتحديد مدى امكانية فتح أسواق تصديرية جديدة والتوجه في الأسواق الحالية لمحاولة للحد من الترکز الجغرافي للصادرات الزراعية، مع وضع خطط تصديرية واضحة وثابتة للمحافظة على النصيب السوقي للصادرات المصرية من المحاصيل المختلفة في أسواق الدول المستوردة، والعمل على تطبيق معايير الجودة الدولية والالتزام بالمنافذ التسويقية الزمنية وبالمواصفات القياسية العالمية وتفعيل الاتفاقيات التجارية مما يسهل من التوسيع في الأسواق الحالية وامكانية اخراق أسواق استيرادية جديدة للمنتجات المصرية.

**الكلمات الدالة:** تعطية الصادرات للواردات- الترکز السلعي للصادرات- الترکز الجغرافي للصادرات- استقرار كمية وقيمة الصادرات- النصيب السوقي – توافق الصادرات.

#### المقدمة:

يعد النهوض بالصادرات الكلية بشكل عام والصادرات الزراعية علي وجه الخصوص من أهم القضايا التي تواجه الدولة في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية الراهنة لإرتباطها بشكل أساسى بعملية التنمية الاقتصادية وذلك لإعتبارها أحد المصادر الرئيسية الهامة التي تساهم في رفع حصيلة الدولة من النقد الأجنبى ومن ثم تحسين العجز الحادث في الميزان التجارى وميزان المدفوعات، وعلى الرغم من أهمية الصادرات الزراعية المصرية ومساهمتها بحوالى 17.6% في إجمالي قيمة الصادرات الكلية المصرية خلال الفترة (2011-2020) إلا أنه قد تبين ارتفاع قيمة الواردات الزراعية المصرية بدرجة كبيرة مقارنة بقيمة الصادرات خلال نفس الفترة حيث قدر متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية المصرية بنحو 5، 15.2 مليار دولار علي الترتيب، والذي انعكس بدورة علي العجز المستمر والكبير في الميزان التجارى الزراعي والذي يقدر متوسطه بنحو 10 مليار دولار، كما بلغ متوسط معدل التغطية الصادرات للواردات الزراعية

حوالى 33%. وتعد دراسة الوضع الراهن لهيكل الصادرات الزراعية المصرية ولأهم المحاصيل التصديرية للتعرف على واقع التوجه الاقتصادي لها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية والتنافسية التي تمكن من قياس مدى استقرار كمية وقيمة هذه الصادرات ومدى التركز السلعي لل الصادرات الزراعية المصرية والتركيز الجغرافي والنصيب السوقي ومدى توافق هيكل الصادرات المصرية الزراعية من هذه المحاصيل مع الطلب عليها في أهم أسواقها الاستيرادية من الأهمية بمكان لتحديد أهم المؤشرات والخصائص التي تتسم بها الصادرات المصرية من هذه المحاصيل للوصول لأهم التوصيات التي يمكن من خلالها رفع كفاءة الصادرات الزراعية والنهوض بها وفتح آفاق جديدة في السوق العالمي أمام هذه الصادرات الزراعية ومن ثم زيادة حصيلة النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات والدفع بعجلة التنمية الزراعية في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

#### **مشكلة الدراسة:**

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لل الصادرات الزراعية المصرية في قيمة الصادرات الكلية المصرية ومدى مساهمتها في توفير قدر كبير من النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية إلا أنها فى الوقت الراهن تواجه العديد من المشكلات التي تحد من دورها وتقلل من عوائدها المرجوة والناتجة عن تركز هذه الصادرات الزراعية على عدد محدود من الحاصلات الزراعية وكذلك في عدد قليل من الدول المستوردة بالإضافة إلى تقلب الصادرات وعدم استقرارها وما يترتب على ذلك من عدم استقرار حصيلتها من النقد الأجنبي وتعرضها للمخاطر والأثار السلبية الناتجة عن عدم استقرار السوق العالمية في الأونة الأخيرة.

#### **هدف الدراسة:**

تستهدف الدراسة التعرف على تحليل هيكل الصادرات الزراعية المصرية والتوجه الاقتصادي لهذه الصادرات من أهم المحاصيل الزراعية التصديرية لمحاصيل البرتقال والبطاطس والعنب والبصل من خلال الأهداف الفرعية التالية:  
أولاً: تطور التجارة الخارجية الزراعية المصرية ومؤشراتها  
ثانياً: هيكل الصادرات الزراعية المصرية  
ثالثاً: تطور الصادرات من أهم المحاصيل الزراعية ومؤشراتها

#### **الطريقة البحثية ومصادر البيانات:**

اعتمد البحث في الوصول لنتائجه المرجوة على كل من المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم استخدام الأساليب الاقتصادية لتحليل الإنحدار البسيط، بالإضافة لتقيير العديد من المؤشرات الاقتصادية للوقوف على الوضع الراهن لل الصادرات الزراعية وأهم محاصيلها التصديرية ومنها معامل التركز السلعي ومعامل عدم الاستقرار الاقتصادي ومعامل التركز الجغرافي والنصيب السوقي ومعامل توافق الصادرات مع الطلب عليها في أهم الأسواق الاستيرادية لل الصادرات المصرية. هذا وقد اعتمد البحث على العديد من المصادر للحصول على البيانات المنشورة من مختلف الجهات الرسمية المحلية والعالمية، والعديد من البحوث والدراسات الاقتصادية والمراجع العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

### المقاييس والمؤشرات المرتبطة بالتجارة الخارجية:

اعتمدت الدراسة للتعرف على الوضع الراهن للصادرات الزراعية المصرية على العديد من المقاييس المرتبطة بمجال التجارة الخارجية والتي تعكس وضع الصادرات الزراعية المصرية سواء على المستوى القومي أو على المستوى السلعي، والمتمثلة فيما يأتي:

**معدل تغطية الصادرات للواردات:** يعكس هذا المعامل مدى كفاءة التجارة الخارجية للدولة ومدى قدرتها على تغطية مدفوعات وارداتها (كليه-زراعية) من حصيلة صادراتها (كليه-زراعية) وتوفير النقد الأجنبي للدولة، كما يستخدم مصطلح معدل التبادل التجاري (الكلي-الزراعي) للتعبير عن نفس المعيار، وتشير زيادة قيمة معدل التغطية عن 100% إلى وجود فائض في الميزان التجاري للدولة، ويتم حساب معدل تغطية الصادرات للواردات من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات خلا نفسم الفترة}} \times 100$$

**معامل عدم الاستقرار Non-Stability Coefficient:** ويقيس هذا المعامل درجة الاستقرار الاقتصادي لمتغير معين وذلك من خلال قياس الانحراف النسبي المطلق بين القيمة الحقيقية للمتغير ( $Y$ ) والقيمة التقديرية أو التقديرية له ( $\hat{Y}$ ) والتي يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وكلما اقتربت قيمة المعامل من الصفر دل ذلك على زيادة معدل استقرار المتغير موضوع الدراسة وتحسين قيمته.

$$NS_i = \sum_{i=1}^{i=t} \left[ \frac{(Y_i - \hat{Y}_i)}{\hat{Y}_i} \right] \times 100$$

حيث: ( $Y_i$ ) القيمة الحقيقية للمتغير خلال السنة (i) ، ( $\hat{Y}_i$ ) القيمة التقديرية للمتغير في نفس السنة (i)

**معامل التركز السلعي للصادرات Herfindahl-Hirschman Index (HHI):** يستخدم معامل هيرفيندال هيرشمان لتحليل تركيز الصادرات في القطاعات المختلفة وذلك من خلال حساب مجموع مربعات حصة التصدير لكل القطاعات التي تتضمن عليها الصادرات الكلية، وتتراوح قيمة المعامل بين 0 و 1 ويعكس المعامل ارتفاع تركيز السلع المصدرة كلما ابتعدت قيمته عن الصفر.

$$HHI = \sum_{i=1}^n S_i^2$$

حيث تشير ( $S_i$ ) إلى حصة صادرات كل قطاع من إجمالي الصادرات. وإذا كانت قيمة المعامل HHI أقل من 0.15 يكون تركيز الصادرات منخفضاً والذي يعكس وجود تنوع للسلع المصدرة، أما إذا كانت قيمة HHI بين 0.15 و 0.25 فإن ذلك يشير لإعندال تركيز الصادرات. وإذا كانت القيمة أكبر من 0.25 فإن ذلك يعني ارتفاع تركيز صادرات الدولة وأن الدولة لا تستطيع تنويع صادراتها على أساس المنتج ونتيجة لذلك تتأثر القدرة التنافسية التصديرية للدولة بشكل سلبي.

- معامل التركز الجغرافي **Geographic Concentration Coefficient**: يشير معامل التركز الجغرافي إلى درجة تركز صادرات الدولة من سلعة ما في عدد محدد من الدول في السوق العالمي لهذه السلعة، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$C_i = \sqrt{\sum \left(\frac{X_{ij}}{X_i}\right)^2 \cdot 100}$$

حيث:  $(X_{ij})$  كمية أو قيمة صادرات الدولة من السلعة  $i$  إلى الدولة  $j$ ،  $(X_i)$  إجمالي كمية أو قيمة صادرات الدولة من السلعة  $i$ . تصل قيمة معامل التركز الجغرافي إلى 100% في حالة التركز التام لصادرات الدولة في دولة واحدة، وتتناقص قيمة المعامل بانخفاض درجة التركز، إلا أن زيادة قيمة المعامل عن 40% تعكس ارتفاع تركز الصادرات مما يعني تأثر حصيلة الصادرات من هذه السلعة بأي تقلبات قد تحدث في كمية أو سعر السلعة في الأسواق المستوردة والذي يتربّط عليه أثار سلبية كبيرة على قطاع التجارة الخارجية للدولة المصدرة.

- مؤشر توافق الصادرات (**COSINE**): يقيس هذا المؤشر مدى توافق صادرات الدولة من سلعة ما مع الطلب عليها في الأسواق العالمية، وتحصر قيمة المؤشر بين 0 و1، ويشير المعامل إلى زيادة توافق وتطابق صادرات السلعة مع الطلب عليها في أسواقها الاستيرادية كلما اقتربت قيمته من الواحد.

$$COSINE_{ik} = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث:  $(X_{ik})$  صادرات الدولة من السلعة  $(i)$  للسوق المستهدف  $(k)$ . أما  $(M_{ik})$  واردات السوق المستهدف الكلية  $(k)$  من السلعة  $(i)$ .

- مؤشر النصيب السوقي **Market Share**: يعتبر مؤشر النصيب السوقي أحد مؤشرات التنافسية حيث أن ارتفاعه يعكس ارتفاع القدرة التنافسية لصادرات الدولة من السلعة موضع الدراسة ويقارن من خلال النسبة بين صادرات الدولة من منتج معين لدولة ما وواردات هذه الدولة من السلعة من السوق العالمي، ويحسب من خلال المعادلة التالية:

$$MS_{ik} = \frac{X_{ik}}{M_{ik}} \times 100$$

#### النتائج البحثية ومناقشتها:

##### أولاً: تطور التجارة الخارجية الزراعية المصرية ومؤشراتها:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى التطور الزمني للصادرات والواردات الزراعية المصرية وكذلك الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة (2011-2021) وتبيّن أن متوسط قيمة الصادرات الزراعية قد بلغ حوالي 5 مليارات دولار خلال فترة الدراسة وقد تزايدت قيمة الصادرات من 3.84 مليارات دولار كحد أدنى في عام 2011 وبشكل غير مستقر

لتصل لأقصى قيمة لها في عام 2021 والبالغة نحو 6.5 مليار دولار، كما توضح البيانات أن متوسط قيمة الواردات الزراعية قد قدر بنحو 15.2 مليار دولار ويتبين أيضاً تزايد الواردات من حدها الأدنى والمقدر بنحو 12.3 مليار دولار في عام 2011 وبشكل متقلب لتبلغ أقصى قيمة لها في عام 2021 بنحو 19 مليار دولار. كما يتضح ارتفاع قيمة الواردات الزراعية المصرية بدرجة كبيرة مقارنة بقيمة الصادرات الزراعية خلال نفس فترة الدراسة والذي انعكس بدورة على العجز المستمر والكبير في الميزان التجاري الزراعي حيث قدر متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة بنحو 10.2 مليار دولار، وقد بلغت أدنى قيمة للعجز في الميزان التجاري الزراعي بحوالي 8.4 مليار دولار في عام 2011 وقد تزايدت قيمة هذا العجز وبشكل متقلب ليبلغ أقصى قيمة له في عام 2021 بنحو 12.6 مليار دولار.

**جدول (1) التطور الزمني للتجارة الخارجية المصرية الزراعية بالمليار دولار ومؤشراتها خلال الفترة (2021-2011)**

السنة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي	معدل تغطية الصادرات للواردات	الاستقرار الاقتصادي الزراعية	الاستقرار الاقتصادي للواردات الزراعية
2011	3.84	12.26	-8.4	31.3	7.5	8.2
2012	4.45	15.79	-11.3	28.2	3.1	15.0
2013	5.06	14.40	-9.3	35.1	13.0	2.2
2014	5.18	16.23	-11.0	31.9	11.6	12.2
2015	4.24	13.27	-9.0	31.9	11.7	10.5
2016	4.84	14.40	-9.6	33.6	2.4	5.2
2017	4.84	13.76	-8.9	35.2	5.7	11.6
2018	4.91	15.37	-10.5	32.0	7.2	3.5
2019	5.48	16.34	-10.9	33.6	0.5	0.3
2020	5.31	16.21	-10.9	32.7	5.5	2.7
2021	6.48	19.07	-12.6	34.0	12.0	12.0
المتوسط	4.97	15.19	-10.2	32.7	5.5	5.2
الحد الأعلى	6.48	19.07	-12.6	35.2	13	15
الحد الأدنى	3.84	12.26	-8.4	28.2	0.5	0.3

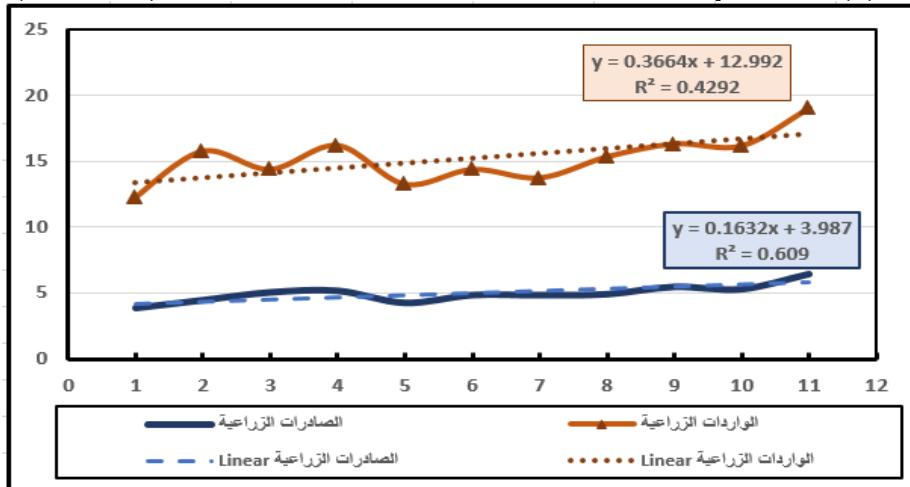
المصدر: جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية، أعداد متفرقة.

كما تبين البيانات الواردة بالجدول معدل التبادل التجاري الزراعي ومدى مقدرة الدولة على تغطية نفقات وارداتها الزراعية من حصيلة الصادرات وذلك من خلال قياس معدل تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال فترة الدراسة (2021-2011). والذي

يوضح انخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الزراعية الخارجية وضيالة معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية، وكذلك زيادة اعتماد الدولة في صادراتها على المنتجات الخام منخفضة القيمة. حيث بلغ متوسط معدل التغطية للتجارة الزراعية حوالي %33 وذلك بحد أدنى قدر بنحو 28.2% في عام 2012 وحد أقصى بلغ نحو 35.2% في عام 2017 ثم انخفض ليقلب حول متوسطة خلال باقي فترة الدراسة.

وتوضح معادلات الاتجاه الزمني الواردة بالشكل رقم (1) تزايد كل من كمية الصادرات والواردات الزراعية المصرية بمقدار زيادة سنوية بلغ حوالي 163، 366 مليون جنيه بمعدل زيادة سنوية قدر بنحو 3.3%，2.4% لكل منها على الترتيب، وقد تبين ثبوت معنوية الصورة الخطية للتعبير عن التطور الزمني العام عند مستوى معنوية 1%，5% لكل منها على الترتيب.

شكل (1) التطور الزمني للتجارة الخارجية المصرية الزراعية بالمليار دولار خلال الفترة (2021-2011)



المصدر: بيانات الجدول رقم (1)

كما تبين البيانات الواردة بالجدول (1) تقديرات معامل الاستقرار الاقتصادي حيث تشير النتائج الى وجود استقرار نسبي في الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة 2011-2021 حيث قدر متوسط قيمة معامل عدم الاستقرار للصادرات الزراعية بنحو 5.5% بحد أدنى بلغ 0.5% في عام 2019 وحد أقصى قدر بنحو 13% في عام 2013، وعلى الرغم من تقارب متوسط معامل عدم الاستقرار للواردات الزراعية مع قيمته في الصادرات الزراعية حيث يقدر بحوالي 5.2% إلا أن البيانات توضح عدم استقرار الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة حيث بلغ الحد الأدنى لمعامل عدم الاستقرار للواردات حوالي 0.3% في عام 2019 في حين بلغ الحد الأقصى نحو 15% في عام 2012 وقد تقلب المعامل بشكل كبير من عام لآخر خلال فترة الدراسة وذلك على النحو المبين بالجدول.

#### ثانياً: هيكل الصادرات الزراعية المصرية:

توضح بيانات الجدول رقم (2) التركيب الهيكلي للصادرات الزراعية ومكوناتها السلعية حيث تقسم الصادرات الزراعية المصرية إلى أربع مجموعات وهي الصادرات

الزراعية النباتية والصادرات الزراعية الحيوانية والصادرات الزراعية نصف المصنعة والصادرات الزراعية المصنعة وتشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن الصادرات الزراعية النباتية تحتل المرتبة الأولى بين مجموعات الصادرات الزراعية بقيمة تقدر بحوالي 2.95 مليار دولار وبأهمية نسبية تقدر بنحو 59% من إجمالي الصادرات الزراعية البالغة حوالي 5 مليارات دولار في متوسط فترة الدراسة (2011-2021)، ويليها بعد ذلك صادرات السلع المصنعة ونصف المصنعة بقيمة تبلغ حوالي 1.4، 0.6 مليار دولار ليمثلان حوالي 28%، 11.7% من إجمالي الصادرات الزراعية في متوسط فترة الدراسة لكل منها على الترتيب. وتأتي بعد ذلك صادرات المنتجات الحيوانية بقيمة ضئيلة جداً تقدر بحوالي 55.8 مليون دولار والتي تمثل نحو 1.1% فقط من إجمالي الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة. كما توضح البيانات الواردة بالجدول هيكل صادرات المنتجات الزراعية النباتية حيث تحتل صادرات الفاكهة وصادرات محاصيل الخضر والدرنات المركزين الأول والثاني بنحو مليار دولار لكل منها وبنسب مقاربة تقدر بنحو 34.6%， 34% من متوسط إجمالي الصادرات الزراعية النباتية خلال فترة الدراسة، ثم يليهم كل من صادرات النباتات الطبية والعطرية وصادرات محاصيل الحبوب ومشقاتها وصادرات محاصيل الألياف وصادرات البقول بقيمة صادرات تمثل نحو 7.3%， 6.2%， 5.5% على الترتيب من متوسط قيمة الصادرات النباتية لفترة الدراسة (2011-2021) على النحو المبين في جدول رقم (3).

**جدول (2) هيكل الصادرات الزراعية المصرية بالمليون دولار ومعامل التركز السلعي (HHI) في متوسط الفترة (2011-2021)**

الصادرات الزراعية ومكوناتها	قيمة الصادرات	الأهمية النسبية	الصادرات النباتية ومكوناتها	قيمة الصادرات	الأهمية النسبية	الصادرات الزراعية ومكوناتها
الصادرات الزراعية النباتية	2951.3	59.1	محاصيل الألياف	162.8	5.5	
			محاصيل الحبوب ومشقاتها	182.8	6.2	
صادرات السلع نصف المصنعة	584.7	11.7	البقول	153.4	5.2	
			المحاصيل السكرية	1.2	0.04	
صادرات السلع المصنعة	1404.0	28.1	النباتات الطبية والعطرية	210.9	7.3	
			البذور الزيتية	101.6	3.4	
الصادرات الزراعية الحيوانية	55.8	1.1	محاصيل الخضر والدرنات	1008.4	34.1	
			الفاكهة	1025.9	34.6	
إجمالي الصادرات الزراعية	4995.8	100	التقاوي والشتالات والازهار	104.3	3.6	
معامل التركز السلعي (HHI)	%0.444	%0.262	الصادرات الزراعية النباتية	2951.3	100	

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة إحصاءات التجارة الخارجية للصادرات والواردات الزراعية، أعداد متفرقة.

ويؤدي تنوع هيكل الصادرات ومكوناته السلعية إلى تقليل المخاطر المؤدية لانخفاض حصيلة الصادرات، حيث أن الاعتماد على عدد محدود من المنتجات المصدرة تزيد من المخاطر التي تواجه الدولة في الحصول على عوائد النقد الأجنبي في حال تعرض هذه المنتجات لانخفاض أسعارها مما يقلص امكانية الدولة من تمويل وتغطية وارداتها أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية. وتشير قيمة معامل التركز السلعي لهريفنديل هيرشمان (HHI) لمكونات الصادرات الزراعية في متوسط الفترة (2011-2021) إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي للصادرات الزراعية حيث قدرت قيمة معامل تركز الصادرات بنحو 0.44% والذي يعكس ارتفاع درجة التركز السلعي للصادرات الزراعية بشكل كبير حيث تتركز الصادرات الزراعية على المنتجات النباتية الخام على حساب كل من المنتجات نصف المصنعة والمصنعة مرتفعة القيمة. في حين تعكس قيمة معامل التركز السلعي للصادرات النباتية وجود تركز مرتفع نسبياً حيث قيمته بحوالي 0.26، والذي يرجع لإرتفاع نصيب صادرات الخضر والدمنات والفاكهه ليساهم بنحو 70% من إجمالي صادرات المنتجات النباتية خلال نفس فترة الدراسة.

وبدراسة الأهمية النسبية لصادرات السلع الزراعية تبين أن قيمة صادرات كل من البرتقال والبطاطس والعنب والبصل تحتل أعلى الصادرات بين السلع الزراعية حيث تمثل نحو 25% من إجمالي الصادرات الزراعية والغذائية المصرية خلال فترة الدراسة (2010-2020)، حيث بلغ متوسط قيمة صادرات البرتقال نحو 530 مليون دولار بنسبة تقدر بنحو 11.6% من متوسط الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة وبالبالغة حوالي 4.6 مليار دولار، في حين بلغت نسبة صادرات البطاطس والعنب والبصل نحو 4.8%， 4.3%， 4.2% على الترتيب من إجمالي الصادرات الزراعية المصرية خلال نفس فترة الدراسة وذلك علي النحو الموضح بالجدول رقم (3)، وقد توافقت هذه النتائج مع نتائج تحليل هيكل الصادرات الزراعية النباتية حيث يقع محصولي البرتقال والعنب ضمن مجموعة صادرات الفاكهة، في حين تقع محصولي البطاطس والبصل ضمن مجموعة صادرات الخضر والدمنات.

جدول (3) الأهمية النسبية لقيمة السلع التصديرية موضع الدراسة من الصادرات الزراعية والغذائية خلال الفترة (2010-2020)\*

قيمة الصادرات بالمليون دولار		
الأهمية النسبية من إجمالي الصادرات	متوسط قيمة الصادرات	المحصول
11.63	529.9	البرتقال
4.79	218.4	البطاطس
4.34	197.9	العنب
4.24	193.0	البصل
25	1139.2	اجمالي صادرات محاصيل الدراسة
75	3417.3	صادرات المحاصيل والمنتجات الأخرى
100	4556.5	اجمالي الصادرات الزراعية والغذائية

\*تم الاعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة (2010-2020) لعدم توافر بيانات 2021

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

### ثالثاً: تطور الصادرات من أهم المحاصيل الزراعية ومؤشراتها:

#### 1- البرتقال:

**(أ) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البرتقال:** توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (4) والشكل (2) التطورات الحادثة في كل من كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البرتقال خلال الفترة (2010-2020) حيث تبين البيانات أن متوسط كمية الصادرات العالمية من البرتقال قدرت بنحو 7.2 مليون طن وقد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 6.5 مليون طن في عام 2010 وحد أقصى يقدر بنحو 7.8 مليون طن في عام 2019، في حين بلغ متوسط كمية الصادرات المصرية من البرتقال خلال نفس الفترة حوالي 1.2 مليون طن لتمثل حوالي 15.6% من متوسط كمية الصادرات العالمية من البرتقال، وذلك بحد أدنى بلغ حوالي 608 ألف طن والذي يمثل حوالي 9.2% من كمية الصادرات العالمية للبرتقال في عام 2012، وحد أقصى يقدر بنحو 1.8 مليون طن يعادل نحو 23.2% من كمية الصادرات العالمية للبرتقال في عام 2019 والذي يمثل أقصى نسبة لمساهمة الصادرات المصرية في كمية الصادرات العالمية من البرتقال خلال فترة الدراسة، وتوضح معادلات الإتجاه العام الواردة بالشكل رقم (2) اتخاذ كل من كمية الصادرات العالمية والمصرية من البرتقال اتجاه عام متزايد معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% خلال فترة الدراسة بمقدار زيادة سنوية قدرت بنحو 125.4، 89.7 ألف طن وبمعدل يقدر بنحو 7.6%， 1.7% على الترتيب.

**جدول (4) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية ومعامل عدم استقرار الصادرات المصرية من البرتقال خلال الفترة (2010-2020)**

**الكمية بالآلاف طن والقيمة بالمليون دولار**

معامل عدم استقرار الصادرات المصرية من البرتقال		% لل الصادرات العالمية من الصادرات العالمية		الصادرات المصرية من البرتقال		الصادرات العالمية من البرتقال		السنوات
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
4.2	12.9	8.8	9.8	397.5	636.3	4515.9	6524.2	2010
22.9	27.0	11.2	15.2	538.2	1042.3	4817.2	6869.6	2011
1.0	33.2	9.7	9.2	456.4	607.7	4688.4	6629.7	2012
1.9	10.9	10.1	15.6	493.1	1108.9	4858.7	7131.0	2013
12.8	3.6	9.9	16.4	442.3	1128.8	4458.9	6891.6	2014
9.5	5.0	10.8	17.0	479.4	1238.5	4443.9	7296.9	2015
8.9	5.5	10.8	18.0	503.8	1338.8	4647.6	7431.5	2016
5.0	0.3	10.7	18.0	547.0	1363.0	5116.5	7551.7	2017
11.3	17.2	12.2	16.0	666.3	1200.0	5444.1	7496.6	2018
5.6	18.2	13.5	23.2	656.6	1817.4	4846.4	7833.0	2019
0.6	8.4	11.5	19.3	648.6	1490.4	5644.1	7715.5	2020
4.9	8.2	10.8	15.6	529.9	1179.3	4862.0	7215.6	المتوسط
22.9	33.2	13.5	23.2	666.3	1817.4	5644.1	7833.0	أقصى قيمة
0.6	0.3	8.8	9.2	397.5	607.7	4443.9	6524.2	أدنى قيمة

**المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))**

كما توضح البيانات أن متوسط قيمة الصادرات العالمية من البرتقال قد بلغ 4.9 مليار دولار بحد أدنى بلغ حوالي 4.4 مليار دولار في عام 2015 وحد أقصى قدر بنحو 5.6 مليار

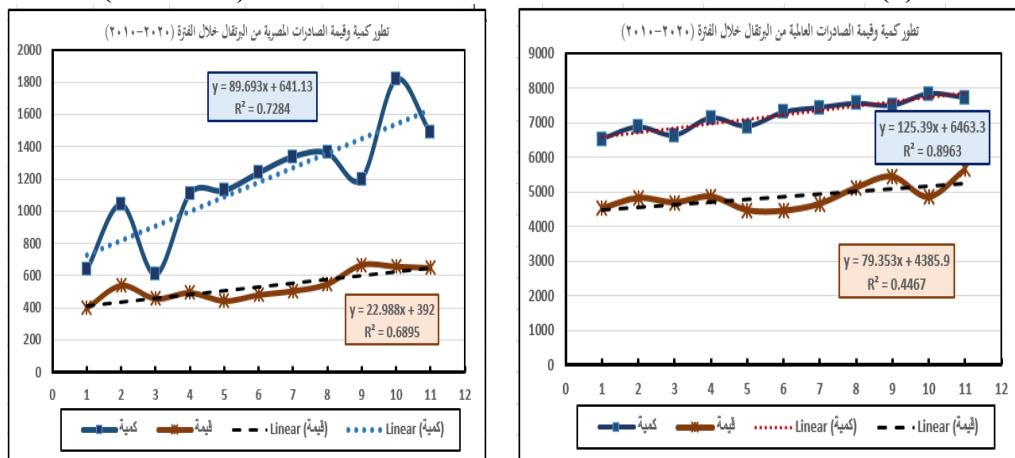
دولار في عام 2020، أما متوسط قيمة الصادرات المصرية من البرتقال فقد بلغ 530 مليون دولار ليمثل حوالي 10.8% من متوسط قيمة الصادرات العالمية من البرتقال لنفس الفترة، وقد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 398 مليون دولار في عام 2010 ليمثل حوالي 8.8% من قيمة صادرات البرتقال العالمية لنفس العام، وحد أقصى قدر بحوالي 666 مليون دولار يمثل حوالي 12.2% من قيمة الصادرات العالمية من البرتقال في عام 2018، إلا أن أعلى نسبة مساهمة للصادرات المصرية في قيمة الصادرات العالمية من البرتقال قدرت بنحو 13.5% في عام 2019 وذلك على النحو المبين بالجدول. وقد تبين من المعادلات الموضحة بالشكل البياني رقم (2) تزايد قيمة كل من الصادرات العالمية والمصرية من البرتقال سنويًا بمقدار زيادة سنوية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 1% قدرت بنحو 79.4، 23 مليون دولار وبمعدل زيادة سنوية يبلغ نحو 1.6%， 4.3% علي الترتيب.

(ب) معامل عدم استقرار كمية وقيمة الصادرات المصرية من البرتقال: وضح بيانات الجدول (4) مدى استقرار كل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من البرتقال خلال نفس الفترة (2010-2020) حيث يتبيّن وجود عدم استقرار في كمية الصادرات المصرية من البرتقال حيث بلغ المتوسط الهندي لمعامل عدم الاستقرار حوالي 8.2% وقد تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 0.3% في عام 2017 والذي يعكس استقرار كمية الصادرات بشكل كبير بين عامي 2016 و2017، في حين بلغ الحد الأقصى حوالي 33.2% في عام 2012 والذي يعكس تقلب كمية الصادرات خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة على النحو المبين بالجدول والشكل البياني، أما قيمة الصادرات فقد قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لها بنحو 5% وذلك بحد أدنى بلغ حوالي 0.6% في عام 2020، وحد أقصى قدر بحوالي 23% في عام 2011، وقد اتضحت تباين قيم معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة الصادرات من عام لآخر خلال فترة الدراسة الأمر الذي يوضح مدى عدم استقرار كل منها خلال فترة الدراسة.

**(ج) مؤشرات كفاءة الصادرات المصرية من البرتقال:**

معامل التركيز الجغرافي لصادرات البرتقال: توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (5) أهم الدول المستوردة للبرتقال المصري في متوسط الفترة (2013-2020) حيث يتبيّن أن روسيا هي أكبر الدول المستوردة بكثيّر واردات تقدر بحوالي 269 ألف طن تمثل حوالي 20.2% من إجمالي الصادرات المصرية، وتليها السعودية بواردات تمثل 17.7% من إجمالي الصادرات المصرية، ثم تأتي بعد ذلك كل من هولندا والصين والإمارات وإنجلترا وأوكرانيا لتمثل واردات الدول السبعة مجتمعة حوالي 66.3% من إجمالي الصادرات المصرية لنفس فترة الدراسة، ووفقاً لذلك بلغت قيمة معامل التركيز الجغرافي للصادرات المصرية من البرتقال حوالي 31% ليعكس تركز متوسط نسبياً للصادرات المصرية من البرتقال، قد يترتب عليه تعرّض قطاع التجارة الخارجية لأثار سلبية في حالة حدوث تقلبات سعرية في السوق أو في حالة تأثير الصادرات بالصراعات الدوليّة الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية التي تقترب وارداتها من ربع الصادرات المصرية من البرتقال خلال فترة الدراسة. مما يستلزم ضرورة العمل على فتح أسواق جديدة أو محاولة زيادة الصادرات في الأسواق الأقل إستيعاباً.

شكل (2) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البرتقال خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: بيانات الجدول رقم (4)

جدول (5) معامل الترکز الجغرافي ومؤشر توافق الصادرات ومؤشر النصيب السوقى لصادرات البرتقال المصرية في متوسط الفترة (2013-2020)\*

الكمية بالآلاف طن

مؤشر توافق الصادرات	مؤشر النصيب السوقى المصرى	كمية واردات الدول من العالم	أهم الدول المستوردة	الأهمية النسبية	كمية الصادرات المصرية لـ أهم الدول	أهم الدول المستوردة
0.973	59.1	457.2	روسيا	20.2	268.8	روسيا
0.997	59.1	399.3	السعودية	17.7	236.3	السعودية
0.969	18.4	549.7	هولندا	7.8	103.7	هولندا
0.950	25.3	252.7	الصين	6.33	84.5	الصين
0.998	38.2	220.6	الامارات	6.31	84.1	الامارات
0.987	22.0	274.7	انجلترا	4.5	60.5	انجلترا
0.979	50.0	91.3	اوكرانيا	3.5	46.5	اوكرانيا
		4857.2	واردات باقى الدول	33.7	449.4	باقي الدول المستوردة
	18.8	7102.7	إجمالي واردات العالم	100	1333.8	إجمالي الصادرات المصرية
				30.8		معامل الترکز الجغرافي

\*لم تتوفّر البيانات التفصيلية لمحاصيل الدراسة للسنوات 2010، 2012، 2014 على موقع الفاو لذلك تم الاعتماد في حساب مؤشرات التجارة الخارجية لمحاصيل الدراسة على الفترة الزمنية (2013-2020)

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

**مؤشر النصيب السوقي ل الصادرات البرتقال:** يوضح الجدول رقم (5) النصيب السوقي ل الصادرات البرتقال المصرية من واردات أهم الدول المستوردة للبرتقال المصري حيث يتضح أن صادرات البرتقال المصرية تغطي 59% من واردات البرتقال في كل من السوق الروسي والسعودي، كما أنها تغطي 50% من واردات السوق الأوكراني، وتغطي حوالي 38.2%， 25.3%， 22%， 18.4% من واردات كل من السوق الإماراتي والصيني والإنجليزي والهولندي على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى تتمتع الصادرات المصرية من البرتقال بمركز تنافسي مرتفع في كل من السوق الروسي والسعودي والأوكراني، ووضع تنافسي متوسط نسبياً في أسواق باقي هذه الدول السبعة.

**مؤشر توافق الصادرات للبرتقال:** فيما يخص مؤشر توافق الصادرات فإن البيانات الواردة بالجدول توضح وجود توافق تام بين الصادرات المصرية من البرتقال وبين الطلب العام على البرتقال في الأسواق الأستيرادية الرئيسية للبرتقال المصري حيث ارتفعت قيمة هذا المؤشر لقترب من الواحد الصحيح في جميع الأسواق الأستيرادية الرئيسية للبرتقال المصري لتزيد عن 0.95 في جميع هذه الأسواق، الأمر الذي يوضح قدرة الصادرات المصرية على التوافق مع التغيرات الحادثة في أسواقها الأستيرادية الرئيسية.

## 2- البطاطس:

(أ) **تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البطاطس:** تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (6) إلى أن كمية الصادرات العالمية من البطاطس قد بلغت 12.7 مليون طن في متوسط فترة الدراسة (2010-2020) في حين بلغت القيمة المتوسطة لهذه الصادرات حوالي 4.1 مليار دولار خلال نفس فترة الدراسة وقد بلغت الصادرات العالمية من البطاطس أدنىها في عام 2012 بكمية تقدر بنحو 11.1 مليون طن وقيمة تبلغ حوالي 3.4 مليار دولار، ثم تزايدت صادرات البطاطس العالمية وبشكل غير منتظم خلال باقي فترة الدراسة لتصل لأقصى قدر لها في عام 2019 وذلك بكمية صادرات تبلغ حوالي 14.8 مليون طن وقيمة تقدر بنحو 5.1 مليار دولار. وبمحاولة قياس التطور الزمني الحادث في كمية وقيمة الصادرات العالمية من البطاطس خلال فترة الدراسة لم تثبت معنوية أي من النماذج المستخدمة لتقدير التطور الزمني لقيمة الصادرات في حين ثبتت معنوية النموذج الخطي لتقدير التطورات الحادثة في كمية صادرات البطاطس العالمية وذلك عند مستوى معنوية 0.1%， لتشير تقديرات النموذج إلى تزايد كمية الصادرات العالمية من البطاطس بمقدار زيادة سنوية قدر بنحو 300.4 ألف طن وذلك على النحو المبين بالمعادلة الواردة بالشكل رقم (3). كما توضح بيانات الجدول أن الصادرات المصرية من البطاطس تساهم بقدر ضئيل في الصادرات العالمية حيث بلغ متوسط كمية الصادرات المصرية من البطاطس حوالي 534 ألف طن تمثل حوالي 4.2% من متوسط الصادرات العالمية للبطاطس خلال الفترة (2010-2020)، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 263 ألف طن في عام 2012 ويمثل نحو 2.4% من كمية صادرات البطاطس العالمية لنفس العام، وحد أقصى قدر بنحو 684.7 ألف طن يساهم بنحو 4.6% في كمية الصادرات العالمية من البطاطس في عام 2019. وفيما يخص قيمة الصادرات المصرية من البطاطس فقد قدر متوسطها خلال فترة الدراسة بحوالي 218.4 مليون دولار تعادل حوالي 5.2% فقط من قيمة الصادرات العالمية للبطاطس في متوسط نفس الفترة، وذلك بحد أدنى يقدر بحوالي 127.4 مليون دولار في عام 2012 يمثل

حوالي 3.7% من قيمة الصادرات العالمية للبطاطس لنفس العام، في حين تبلغ قيمة صادرات البطاطس المصرية حدها الأقصى في عام 2014 بحوالي 326.8 مليون دولار تغطي نحو 7.7% من قيمة الصادرات العالمية من البطاطس خلال نفس العام. ويوضح من بيانات الجدول تعرّض كل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس للتقلّب من عام لأخر خلال فترة الدراسة وقد تبيّن ذلك من عدم ثبوّت معنوية أي من النماذج المقترنة لمحاولة تتبع التطورات الحادثة في قيمة هذه الصادرات في حين تبيّن ثبوّت معنوية الشكل الخطي للتعبير عن التطورات الحادثة في كمية الصادرات وذلك عند مستوى معنوية 10% ولبعبر عن تزايد كمية الصادرات بمقدار زيادة سنوية قدرت بنحو 26 الف طن. وذلك على النحو المبيّن بالمعادلة الواردة بالشكل رقم (3).

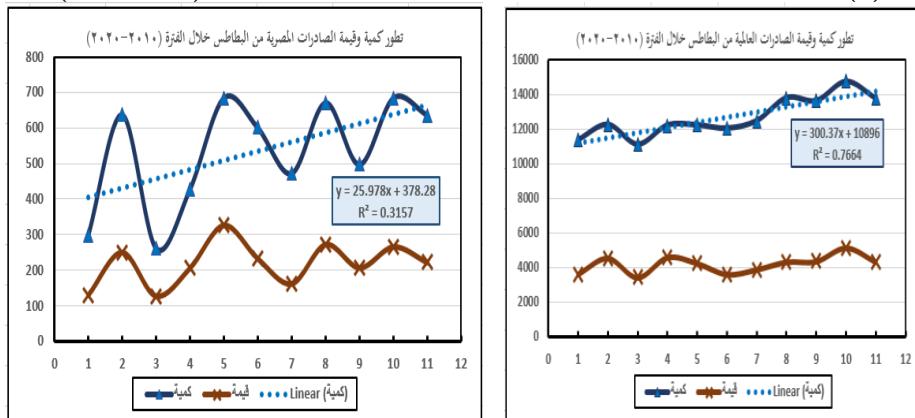
**جدول (6) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية ومعامل عدم استقرار الصادرات المصرية من البطاطس خلال الفترة (2010-2020)**

الكمية بالآلاف طن والقيمة بالمليون دولار

معامل عدم استقرار الصادرات المصرية من البطاطس العالمية		% للصادرات المصرية من الصادرات العالمية		الصادرات المصرية من البطاطس		الصادرات العالمية من البطاطس		السنوات
قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
30.0	26.1	3.6	2.6	129.6	298.6	3621.4	11367.6	2010
30.7	48.2	5.5	5.2	250.7	637.4	4550.6	12259.2	2011
35.8	42.3	3.7	2.4	127.4	263.0	3426.0	11104.5	2012
0.4	11.3	4.5	3.5	205.9	427.9	4593.2	12218.3	2013
54.3	34.7	7.7	5.6	326.8	684.7	4247.4	12229.8	2014
6.6	12.5	6.5	5.0	232.9	601.0	3610.0	12041.8	2015
28.0	15.6	4.2	3.8	162.0	473.0	3887.9	12477.8	2016
17.7	14.5	6.3	4.9	272.7	671.3	4326.6	13814.6	2017
13.2	18.7	4.7	3.6	206.9	497.6	4362.6	13640.0	2018
8.6	7.3	5.2	4.6	266.2	684.7	5146.2	14757.3	2019
11.8	4.2	5.1	4.6	221.9	636.4	4327.5	13768.0	2020
13.6	17.0	5.2	4.2	218.4	534.1	4190.8	12698.1	المتوسط
54.3	48.2	7.7	5.6	326.8	684.7	5146.2	14757.3	أقصى قيمة
0.4	4.2	3.6	2.4	127.4	263.0	3426.0	11104.5	أدنى قيمة

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

شكل (3) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البطاطس خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: بيانات الجدول رقم (6)

**ب) معامل عدم استقرار كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس:** توضح بيانات الجدول ارتفاع قيمة معامل عدم الاستقرار لكمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس خلال فترة الدراسة (2010-2020) حيث بلغت قيمة المتوسط الهندسي لمعامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات حوالي 17% وذلك بعد أقصى قدر بحوالي 48.2% وذلك في عام 2011 وحد أدنى بلغ حوالي 4.2% في عام 2020، كما قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لقيمة الصادرات بحوالي 13.6% والذي تراوح بين حد أقصى بلغ حوالي 54.3% في عام 2014 وحد أدنى قدر بنحو 0.4% في عام 2013. وتشير قيم معامل عدم الاستقرار إلى تقلب كل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من البطاطس من عام لأخر خلال فترة الدراسة الأمر الذي يعكس عدم وجود سياسة تصديرية واضحة وثابتة تستقر معها كمية وقيمة الصادرات وذلك على النحو الموضح بالبيانات الواردة بالجدول والشكل الانتشاري للبيانات بالشكل رقم (3).

**ج) مؤشرات كفاءة الصادرات المصرية من البطاطس:**

- معامل التركيز الجغرافي لصادرات البطاطس:** توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (7) تركز كمية الصادرات المصرية من البطاطس في سبعة دول تمثل في كل من روسيا واليونان وإيطاليا ولبنان والإمارات والمانيا والكويت بنسبة صادرات تقدر بنحو 80.8% من إجمالي الصادرات المصرية في متوسط فترة الدراسة (2013-2020)، كما يتضح أن روسيا هي أكبر المستوردة بكمية واردات تقدر بحوالي 211.5 ألف طن تمثل نحو 36.2% من إجمالي الصادرات المصرية، وتليها كل من اليونان وإيطاليا بواردات تمثل نحو 10.6%， 10% من إجمالي الصادرات المصرية على الترتيب، ثم تأتي باقي الدول بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة ليقدر معامل التركيز الجغرافي للصادرات المصرية من البطاطس بنحو 41.3% والذي يشير إلى ارتفاع درجة تركز الصادرات في عدد محدود من الدول بزداد معه تعرض الصادرات لدرجة عالية من المخاطرة والأثار السلبية في حالة حدوث تقلبات سعرية أو تغير ظروف التصدير في السوق العالمي نتيجة للصراعات الدولية الناتجة عن الحرب.

الروسية الأوكرانية حيث تزيد واردات روسيا من السوق المصري عن ثلث الصادرات المصرية من البطاطس خلال فترة الدراسة. مما يستلزم التوجه لفتح أسواق جديدة أو محاولة زيادة الصادرات في الأسواق الأقل إستيعاباً.

**جدول (7) معامل الترک الجغرافي ومؤشر توافق الصادرات ومؤشر النصيب السوقى لصادرات البطاطس المصرية في متوسط الفترة (2013-2020)**

الكمية بالآلف طن

مؤشر توافق الصادرات	مؤشر النصيب السوقى المصرى	كمية واردات الدول من العالم	أهم الدول المستوردة	الأهمية النسبية	كمية الصادرات المصرية لـ أهم الدول	أهم الدول المستوردة
0.988	45.4	465.4	روسيا	36.2	211.5	روسيا
0.956	36	165.2	اليونان	10.6	61.9	اليونان
0.969	9	641.3	إيطاليا	9.9	58.0	إيطاليا
0.988	63.6	79.4	لبنان	8.7	51.0	لبنان
0.949	18.3	224.8	الإمارات	6.8	40.0	الإمارات
0.910	4.3	671.8	ألمانيا	4.7	27.4	ألمانيا
0.922	21.8	101.3	الكويت	3.8	22.3	الكويت
		11608.6	واردات باقي الدول	19.2	112.5	باقي الدول المستوردة
	4.2	13957.9	إجمالي واردات العالم	100.0	584.6	إجمالي الصادرات المصرية
				41.3		معامل الترک الجغرافي

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

**مؤشر النصيب السوقى لصادرات البطاطس:** تشير بيانات الجدول (7) إلى النصيب السوقى للصادرات المصرية من البطاطس في أهم الدول المستوردة منها، حيث يتضح أن النصيب السوقى للصادرات المصرية من البطاطس في السوق اللبناني يبلغ حوالي 63.6%， كما تغطي الصادرات المصرية من البطاطس حوالي 45.4% من الواردات الروسية من البطاطس لنفس فترة الدراسة (2013-2020)، في حين يبلغ النصيب السوقى للصادرات المصرية من البطاطس في كل من السوق اليوناني والكويتي والإماراتي والإيطالي والألماني حوالي 36%， 22%， 18.3%， 9%، 4.3% لكل منها على الترتيب، مما يشير إلى تمنع الصادرات المصرية من البطاطس بمركز تنافسي مرتفع في كل من السوق اللبناني والروسي، ووضع تنافسي متوازن نسبياً في أسواق كل من اليونان والكويت والإمارات، مع انخفاض الوضع التنافسي للصادرات المصرية من البطاطس في باقي هذه الدول السبعة. كما توضح البيانات أن النصيب السوقى للصادرات المصرية من البطاطس في السوق العالمي بشكل عام منخفض بشكل كبير حيث يبلغ حوالي 4.2% فقط من إجمالي الواردات العالمية من البطاطس لنفس فترة الدراسة.

مؤشر توافق الصادرات للبطاطس: توضح البيانات الواردة بالجدول (7) وجود درجة عالية من التوافق بين الصادرات المصرية من البطاطس وبين الطلب العام على البطاطس في أسواق كل من لبنان وروسيا وإيطاليا واليونان والإمارات حيث ارتفعت قيمة المؤشر لتزيد عن 0.95 ، في حين انخفضت وبنسبة بسيطة قيمة معامل توافق الصادرات في أسواق كل من الكويت وألمانيا لتبلغ 0.92، 0.91، الأمر الذي يوضح قدرة الصادرات المصرية على التوافق مع التغيرات الحادثة في أسواقها الاستيرادية الرئيسية.

**3- العنب:** تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من العنب: تشير بيانات الجدول رقم (8) إلى أن كمية الصادرات العالمية من العنب قد بلغت حوالي 4.4 مليون طن في متوسط الفترة (2010-2020) وقد بلغت أدنى قيمة لصادرات العنب العالمية خلال هذه الفترة حوالي 3.8 مليون طن في عام 2010 ، ثم تزايدت الصادرات العالمية من العنب لتبلغ أقصى كمية لها وباللغة نحو 4.9 مليون طن في عام 2019. في حين قدر متوسط كمية الصادرات المصرية من العنب لنفس فترة الدراسة بنحو 100.4 الف طن بما يعادل نحو 2.2% من متوسط كمية الصادرات العالمية، وقد بلغت الصادرات المصرية من العنب أدنى كمية لها في عام 2010 وذلك بنحو 53 ألف طن لتساهم بحوالي 1.4% فقط من الصادرات العالمية في نفس العام، كما تزايدت كمية صادرات العنب المصرية بشكل متقلب خلال باقي فترة الدراسة لتصل لأقصى كمية لها في عام 2019 وذلك بنحو 154.2 الف طن والذي يساهم بنحو 3.1% من إجمالي الصادرات العالمية خلال نفس العام وذلك على النحو الموضح ببيانات الواردة بالجدول. كما تشير معادلات الاتجاه العام الواردة بالشكل رقم (4) إلى أن الصورة الخطية كانت أوفق الأشكال للتعبير عن التطورات الزمنية الحادثة في كمية الصادرات العالمية والمصرية من العنب خلال فترة الدراسة، والتي يتضح منها حدوث زيادة سنوية في كل منهما تقدر بنحو 124.9، 8 الف طن أي بحوالي 2.83%， لكل منهما على الترتيب. كما توضح البيانات أن متوسط قيمة الصادرات العالمية من العنب قد قدر بنحو 8 مليارات دولار خلال الفترة (2010-2020) والذي تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي 6.2 مليار دولار في عام 2010، وحد أقصى بلغ حوالي 9.5 مليارات دولار في عام 2020، في حين بلغت قيمة الصادرات المصرية من العنب حوالي 198 مليون دولار في متوسط فترة الدراسة بما يعادل حوالي 2.5% من متوسط قيمة الصادرات العالمية، وذلك بحد أدنى قدر بنحو 115 مليون دولار في عام 2010 والذي يمثل نحو 1.4% من الصادرات العالمية لنفس العام، ثم تزايدت بنحو غير منظم لتصل لأقصى قيمة لها في عام 2020 بقيمة صادرات تقدر بحوالي 236 مليون دولار تمثل أقصى نسبة مساهمة في قيمة الصادرات العالمية من العنب وذلك بحوالي 3.1%. ويتبع التطور الزمني الحادث لقيمة الصادرات العالمية والمصرية من العنب إنتصاع تزايد كل منهما زيادة سنوية معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%， وبمقدار زيادة سنوية تقدر بنحو 273، 7.4 مليون دولار وبمعدل يقدر بنحو 3.4%， لكل منهما على الترتيب، وذلك على النحو المبين بالمعادلات الواردة بالشكل رقم (4).

جدول (8) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية ومعامل عدم استقرار الصادرات المصرية من الغب خلال الفترة (2010-2020)  
الكمية بالآلف طن والقيمة بالمليون دولار

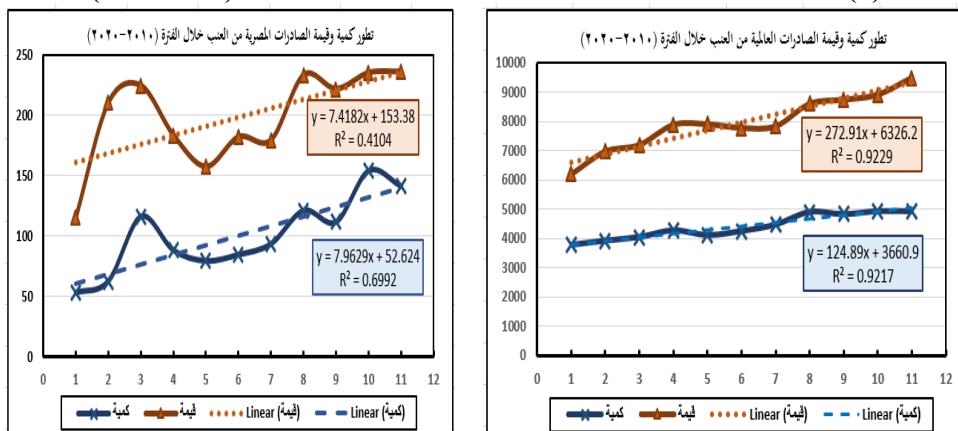
السنوات	الصادرات العالمية من العنب		الصادرات من العنب		الصادرات المصرية من الصادرات العالمية		معامل عدم استقرار الصادرات المصرية من العنب
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	
2010	3784.1	12.7	115.0	1.4	6215.6	52.9	28.5
2011	3928.8	9.0	210.1	1.6	6987.1	62.3	24.9
2012	4051.0	51.7	224.3	2.9	7211.5	116.1	27.7
2013	4281.3	4.3	183.4	2.1	7893.9	88.1	0.2
2014	4119.2	14.3	157.4	1.9	7912.7	79.2	17.3
2015	4256.7	15.9	182.0	2.0	7786.8	84.4	8.0
2016	4478.6	13.8	179.4	2.1	7843.5	93.3	12.6
2017	4910.6	4.1	233.0	2.5	8603.5	121.1	9.5
2018	4832.6	10.2	221.5	2.3	8743.0	111.6	0.6
2019	4937.0	16.6	234.9	3.1	8911.7	154.2	3.2
2020	4932.5	0.7	235.8	2.9	9491.0	141.2	0.3
المتوسط	4410.2	9.2	197.9	2.2	7963.6	100.4	4.9
أقصى قيمة	4937.0	51.7	235.8	3.1	9491.0	154.2	28.5
أدنى قيمة	3784.1	0.7	115.0	1.4	6215.6	52.9	0.2

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

#### ب) معامل عدم استقرار كمية وقيمة الصادرات المصرية من الغب

هذا وتوضح نتائج قياس معامل عدم الاستقرار لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من الغب حدوث تقلبات كبيرة في كل مهما انعكس في زيادة قيمة معامل عدم الاستقرار ليبلغ حوالي 51.7% في عام 2012 لكمية الصادرات ونحو 28.5% في عام 2010 لقيمة الصادرات، في حين بلغت أدنى قيمة لمعامل عدم الاستقرار حوالي 0.7%، 0.2% لكمية وقيمة الصادرات على الترتيب. وقد اتخذ المعامل قيم متباينة من عام لأخر وبشكل كبير خلال فترة الدراسة (2010-2020).

شكل (4) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من العنب خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: بيانات الجدول رقم (8)

#### (ج) مؤشرات كفاءة الصادرات المصرية من العنب:

معامل التركز الجغرافي لصادرات العنب: توضح بيانات الجدول رقم (9) أهم الدول المستوردة للعنب المصري في متوسط الفترة (2013-2020) حيث يتضح أن إنجلترا وهولندا هي أكبر الدول المستوردة للعنب المصري بكمية واردات تقدر بحوالي 26.5، 25 الف طن تمثل حوالي 24.3%، 23% من إجمالي الصادرات المصرية علي الترتيب، ثم تأتي كل من روسيا والمانيا بواردات تمثل 9.4%， 8.7% من إجمالي الصادرات المصرية من العنب علي الترتيب، ثم يليهم بعد ذلك كل من السعودية والإمارات وسلوفانيا لتمثل واردات الدول السبعة مجتمعة حوالي 77% من إجمالي الصادرات المصرية من العنب لنفس فترة الدراسة، ووفقاً لذلك قدرت قيمة معامل التركز الجغرافي للصادرات المصرية من العنب حوالي 37% ليعكس ترکز مرتق نسبياً للصادرات المصرية من العنب، قد يترتب عليه تعرض قطاع التجارة الخارجية لآثار سلبية في حالة حدوث تقلبات سعرية في السوق. مما يستلزم ضرورة العمل على فتح أسواق جديدة أو محاولة زيادة الصادرات في الأسواق الأقل إستيعاباً.

مؤشر النصيب السوقى لصادرات العنب: توضح بيانات الجدول (9) قيمة مؤشر النصيب السوقى لصادرات العنب المصرية من واردات أهم الدول المستوردة له من السوق المصري حيث يتضح أن صادرات العنب المصرية تغطي حوالي 27% من واردات سلوفانيا من العنب، كما أنها تغطي 10% من واردات السوق الإنجليزي، وتغطي حوالي 8% من واردات كل من السوق السعودي والإماراتي، وحوالي 6.6%， 3.4% من واردات كل من السوق الهولندي والروسي والألماني علي الترتيب. ويتبين من البيانات تتمتع الصادرات المصرية من العنب بمركز تنافسي متوسط نسبياً في السوق السلوفاني، وانخفاض القدرة التنافسية لهذه الصادرات في أسواق باقي الدول السبعة.

جدول (9) معامل التركيز الجغرافي ومؤشر توافق الصادرات ومؤشر النصيب السوقي لصادرات العنبر المصرية في متوسط الفترة (2013-2020)

الكمية بالآلاف طن

مؤشر توافق الصادرات	مؤشر النصيب السوقي المصري	كمية واردات الدول من العالم	أهم الدول المستوردة	الأهمية النسبية	كمية الصادرات المصرية لا هم الدول	أهم الدول المستوردة
0.98	10.0	264.1	إنجلترا	24.3	26.5	إنجلترا
0.98	6.6	378.3	هولندا	22.8	24.9	هولندا
0.93	3.4	302.5	روسيا	9.4	10.2	روسيا
0.91	2.9	325.8	المانيا	8.7	9.5	المانيا
0.95	7.9	57.8	السعودية	4.2	4.5	السعودية
0.99	8.0	53.6	الإمارات	3.9	4.3	الإمارات
0.97	26.8	15.0	سلوفاكيا	3.7	4.0	سلوفاكيا
		3200.2	واردات باقي الدول	23.1	25.2	باقي الدول المستوردة
	2.4	4597.3	إجمالي واردات العالم	100.0	109.1	إجمالي الصادرات المصرية
					36.9	معامل التركيز الجغرافي

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

**مؤشر توافق الصادرات للعنبر:** وفيما يخص مؤشر توافق الصادرات فإنه وعلى الرغم من انخفاض النصيب السوقي للصادرات المصرية من العنبر في غالبية أسواقها الاستيرادية إلى أن البيانات الواردة بالجدول توضح وجود توافق بدرجة عالية بين الصادرات المصرية من العنبر وبين الطلب العام على العنبر في أسواقها الاستيرادية لكل من إنجلترا وهولندا والإمارات وسلوفاكيا والسعودية والتي ارتفعت فيها قيمة هذا المؤشر لنقارب من الواحد الصحيح، في حين انخفضت قيمة معامل توافق الصادرات بنسبة بسيطة في حالة كل من السوق الروسي والألماني. الأمر الذي يوضح المقدرة المترقبة للصادرات المصرية على التوافق مع التغيرات الحادثة في أسواقها الاستيرادية الرئيسية.

#### 4- البصل:

تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البصل: تشيران بيانات الجدول رقم (10) إلى أن كمية الصادرات العالمية من البصل قد بلغت 7.4 مليون طن في متوسط فترة الدراسة (2010-2020) في حين بلغ متوسط قيمة هذه الصادرات حوالي 3.1 مليار دولار خلال نفس فترة الدراسة، وقد بلغت الصادرات العالمية من البصل أدنى قدر لها في عام 2012 بكمية تقدر بنحو 6.5 مليون طن وقيمة تبلغ حوالي 2.4 مليار دولار، ثم تزايدت صادرات البصل العالمية خلال باقي فترة الدراسة لتصل لأقصى قدر لها في عام 2019 وذلك بكمية صادرات تبلغ حوالي 8.5 مليون طن وقيمة تقدر بنحو 3.9 مليار دولار. وبتبني النطرون

الزمي الحادث في كمية وقيمة الصادرات العالمية من البصل خلال فترة الدراسة تبين ثبوت معنوية التموزج الخطي لتقدير التطورات الحادثة في كل من كمية وقيمة صادرات البصل العالمية وذلك عند مستوى معنوية 1%， لتشير تقديرات التموزج إلى تزايد كل من كمية وقيمة الصادرات العالمية من البصل بمقدار زيادة سنوية قدرت بنحو 176.3 ألف طن، 85.3 مليون دولار على الترتيب وذلك على النحو المبين بالمعادلة الواردة بالشكل رقم (5).

**جدول (10) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية ومعامل عدم استقرار الصادرات المصرية من البصل خلال الفترة (2010-2020)**

**الكمية بالآلاف طن والقيمة بالمليون دولار**

السنوات	الصادرات العالمية من البصل		الصادرات المصرية من البصل		للسنوات		معامل عدم الاستقرار للصادرات المصرية من البصل	
	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية		
2010	10.5	3.4	5.7	5.9	170.4	407.8	2978.6	6897.3
2011	13.0	16.7	7.5	7.2	215.6	490.9	2891.7	6830.8
2012	17.8	23.8	6.5	4.9	157.3	319.2	2417.0	6534.2
2013	5.6	21.0	6.2	4.7	202.6	329.7	3265.8	7007.8
2014	14.2	0.2	5.8	5.9	165.2	416.7	2859.7	7028.3
2015	40.1	42.7	8.9	8.7	270.4	591.6	3050.5	6828.6
2016	2.2	10.8	6.6	6.1	197.8	457.3	3000.1	7534.9
2017	6.4	10.0	6.8	5.9	206.5	452.4	3027.9	7666.6
2018	39.4	42.2	3.6	3.1	118.0	237.0	3297.9	7590.5
2019	25.0	19.3	6.3	5.7	243.9	487.0	3875.4	8485.7
2020	10.5	9.2	4.9	4.4	175.1	369.2	3607.7	8452.2
المتوسط	12.5	10.5	6.2	5.7	193.0	414.4	3115.7	7350.6
أقصى قيمة	40.1	42.7	8.9	8.7	270.4	591.6	3875.4	8485.7
أدنى قيمة	2.2	0.2	3.6	3.1	118.0	237.0	2417.0	6534.2

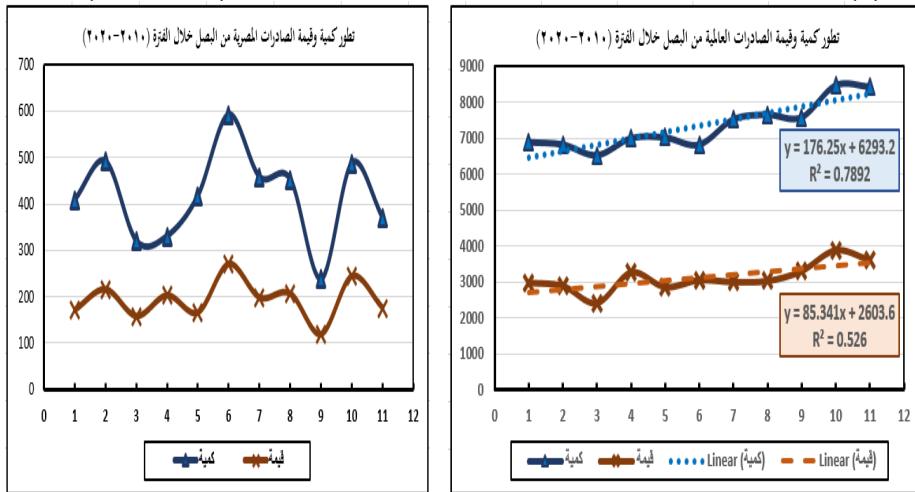
المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

كما توضح البيانات الواردة بالجدول أن متوسط كمية الصادرات المصرية من البصل تقدر بنحو 414.4 ألف طن تمثل حوالي 5.7% من متوسط الصادرات العالمية من البصل خلال الفترة (2010-2020)، وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 237 الف طن في عام 2018 يمثل نحو 3.1% من كمية صادرات البصل العالمية لنفس العام، وحد أقصى قدر بنحو 591.6 الف طن يساهم بنحو 8.7% في كمية الصادرات العالمية من البصل في عام 2015. وفيما يخص قيمة الصادرات المصرية من البصل فقد قدر متوسطها خلال فترة الدراسة بحوالي 193 مليون دولار تعادل حوالي 6.2% من متوسط قيمة الصادرات العالمية

للبصل خلال نفس الفترة، وذلك بحد أدنى يقدر بحوالي 118 مليون دولار في عام 2018 يمثل حوالي 3.6% من قيمة الصادرات العالمية للبصل لنفس العام، في حين تبلغ قيمة صادرات البصل المصرية حدها الأقصى في عام 2015 بحوالي 270.4 مليون دولار تغطي نحو 8.9% من قيمة الصادرات العالمية من البصل خلال نفس العام. ويتبين من بيانات الجدول تعرض كل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل لتقديرات كبيرة من عام لأخر خلال فترة الدراسة وقد تبين ذلك من عدم ثبوت معنوية أي من النماذج المقترنة لمحاولة تتبع التطورات الحادثة في أي من كمية أو قيمة هذه الصادرات وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (5).

(ب) معامل عدم استقرار كمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل: توضح بيانات الجدول (10) ارتفاع قيمة معامل عدم الاستقرار لكمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل خلال فترة الدراسة (2010-2020) حيث بلغت قيمة المتوسط الهندسي لمعامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات حوالي 10.5% وذلك بحد أقصى قدر بحوالي 43% وذلك في عام 2015 وحد أدنى بلغ حوالي 0.2% في عام 2014، كما قدر متوسط معامل عدم الاستقرار لقيمة الصادرات بحوالي 12.5% والذي تراوح بين حد أقصى بلغ حوالي 40% في عام 2015 وحد أدنى قدر بنحو 2.2% في عام 2016. وتشير قيم معامل عدم الاستقرار إلى تقلب كل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من البصل من عام لأخر خلال فترة الدراسة الأمر الذي يعكس عدم وجود سياسة تصديرية واضحة وثابتة تستقر معها كمية وقيمة الصادرات وذلك على النحو الموضح بالبيانات الواردة بالجدول والشكل الانتشاري للبيانات رقم (5).

شكل (5) تطور كمية وقيمة الصادرات العالمية والمصرية من البصل خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: بيانات الجدول رقم (10)

#### (ج) مؤشرات كفاءة الصادرات المصرية من البصل

- معامل التركيز الجغرافي لصادرات البصل: توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (11) أن السعودية هي أكبر الدول المستوردة للبصل المصري في متوسط الفترة (2013-2020).

بكمية واردات تقدر بحوالي 175 الف طن تمثل حوالي 42% من إجمالي الصادرات المصرية، ويليها كل من هولندا وروسيا بواردات تمثل 9.2%，8.4% من إجمالي الصادرات المصرية، ثم تأتي بعد ذلك كل من إنجلترا والإمارات والهند والكويت لتمثل واردات الدول السبعة مجتمعة حوالي 80.7% من إجمالي الصادرات المصرية لنفس فترة الدراسة، ووفقاً لذلك ارتفعت قيمة معامل التركز الجغرافي للصادرات المصرية من البصل لتبلغ حوالي 45.3% والتي تعكس تركز عالي لصادرات البصل المصرية في عدد محدود من الدول والذي يترتب عليه تعرض الصادرات المصرية من هذا الممحصول ومن ثم قطاع التجارة الخارجية لدرجة عالية من المخاطرة في حالة حدوث تقلبات سعرية في السوق العالمي أو في حالة تأثير الصادرات بالصراعات الدولية. مما يستلزم ضرورة العمل على فتح أسواق جديدة أو محاولة زيادة الصادرات في الأسواق الأقل إستيعاباً.

**مؤشر النصيب السوقى لصادرات البصل:** تشير البيانات الواردة بالجدول (11) إلى ارتفاع النصيب السوقى لصادرات البصل المصرية في واردات كل من السعودية والهند حيث تغطي الصادرات المصرية من البصل حوالي 51%，47% من واردات البصل في كل منها على الترتيب. كما أنها تغطي حوالي 18.3%，15.3% من واردات البصل في كل من السوق الهولندي والكويتي والروسي على الترتيب. وينخفض النصيب السوقى لصادرات المصرية في كل من السوق الانجليزى والإماراتى ليقدر بنحو 9.4%，7.2% من واردات كل منها على الترتيب. الأمر الذي يشير إلى تمنع الصادرات المصرية من البصل بمركز تنافسي مرتفع في كل من السوق السعودى والهندى، ووضع تنافسي متواسط نسبياً في أسواق كل من هولندا والكويت وروسيا، ووضع تنافسي منخفض في كل من السوق الانجليزى والإماراتى.

جدول (11) معامل التركز الجغرافي ومؤشر توافق الصادرات ومؤشر النصيب السوقى لصادرات البصل المصرية في متوسط الفترة (2013-2020)

الكمية بالآلاف طن

أهم الدول المستوردة	الكمية المصيرية لـ 40% من الدول	الكمية المصادرات	الأهمية النسبية	أهم الدول المستوردة	كمية واردات الدول من العالم	مؤشر توافق الصادرات	مؤشر النصيب السوقى المصرى
السعودية	174.8	41.9	41.9	السعودية	341.0	51.3	0.96
هولندا	38.3	9.2	9.2	هولندا	209.4	18.3	0.91
روسيا	35.2	8.4	8.4	روسيا	237.6	14.8	0.72
إنجلترا	29.1	7.0	7.0	إنجلترا	308.4	9.4	0.83
الإمارات	24.4	5.8	5.8	الإمارات	339.7	7.2	0.74
الهند	19.1	4.6	4.6	الهند	40.9	46.8	0.61
الكويت	16.2	3.9	3.9	الكويت	106.1	15.3	0.81
باقي الدول المستوردة	80.5	19.3	19.3	واردات باقى الدول	5866.2		
إجمالي الصادرات المصرية	417.6	100.0	100.0	واردات العالم	7449.4	5.6	
معامل التركز الجغرافي	45.3						

المصدر: جمعت وحسبت من قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org))

**مؤشر توافق الصادرات البصل:** تبين قيمة مؤشر توافق الصادرات إلى ارتفاع درجة التوافق بين الصادرات المصرية من البصل وواردات كل من السوق السعودي والهولندي حيث قدرت قيمة مؤشر توافق الصادرات بنحو 0.96، 0.91 في كل منها على الترتيب، في حين انخفضت درجة التوافق بين الصادرات المصرية من البصل وواردات كل من إنجلترا والكويت من البصل لنقدر بحوالي 0.81، 0.83 على الترتيب، في حين انخفضت قيمة معامل التوافق بين الصادرات المصرية من البصل وواردات البصل في كل من السوق الإمارتي والروسي والهندي بدرجة كبيرة لنقدر بحوالي 0.74، 0.72، 0.61 لكل منهم على الترتيب، الأمر الذي يشير لعدم استقرار الصادرات المصرية لأسواق هذه الدول وعدم قدرة الصادرات المصرية على الوفاء بمتطلبات أسواق هذه الدول، مع عدم وجود خطة مرنة تتوافق مع التغيرات والمستجدات التي تنشأ في الأسواق الاستيرادية الأساسية للبصل المصري.

#### الوصيات:

- العمل على تنوع وتنمية الصادرات الزراعية بشكل عام والتوجه نحو تنمية الصادرات الغذائية المصنعة ونصف المصنعة ذات القيمة المضافة المرتفعة الأمر الذي يرفع من حصيلة الصادرات الزراعية الغذائية بشكل كبير.
- دراسة الأسواق الدولية والأفريقية على وجه الخصوص لمعرفة احتياجاتها من السلع التصديرية المصرية وتحديد مدى امكانية فتح أسواق تصديرية جديدة والتوسع في الأسواق الحالية لمحاولة الحد من ظاهرة التركيز الجغرافي التي تنسن به غالبية الصادرات الزراعية المصرية والذي يزيد من مخاطر تعرض قطاع التجارة الخارجية المصرية للأثار السلبية الناتجة عن عدم استقرار الأسعار العالمية أو الناتجة عن عدم استقرار الأوضاع والعلاقات السياسية العالمية.
- وضع خطط تصديرية واضحة وثابتة للمحافظة على النصيب السوقي للصادرات المصرية من المحاصيل المختلفة في السوق العالمي وفي أسواق الدول المستوردة وذلك للقضاء على ظاهرة عدم الاستقرار التي تنسن بها غالبية الصادرات الزراعية المصرية.
- تقوية الروابط التجارية وتفعيل الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية والأفريقية مما يساعد على زيادة معدل التبادل التجاري معها.
- تطبيق معايير الجودة الدولية والالتزام بالمنافذ التسويقية الزمنية وبالمواصفات القياسية العالمية مما يسهل من التوسع في الأسواق الحالية وأمكانية اختراق أسواق استيرادية جديدة للمنتجات المصرية.

#### المراجع:

- أحمد فؤاد عبد الحكيم، سهره خليل عطا، بهـ أحمد إبراهيم إبراهيم، القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، العدد الرابع، ديسمبر (ب) 2017.
- إيمان طه إسماعيل علي حسن، التحليل الجغرافي لإنتاج التمور المصرية وتصديرها، مجلة الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (81)، العدد (5)، يولـية 2021.
- جمال قاسم حسن ومحمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابريل 2012.

- سحر عبد المنعم السيد قمرة، غادة صالح حسن، إنجي أحمد حسن طعيمة، فايزه أبو الحمد  
أحمد، دراسة اقتصادية نحو زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية، معهد  
بحوث الاقتصاد الزراعي، وحدة بحوث الإسكندرية، 2013.
- سرحان أحمد سليمان، التجارة الخارجية المصرية الأفريقية (رؤى تحليلية)، الطبعة الثانية،  
يوليو 2018.
- محمود جمال أحمد خلف، خيري طه إبراهيم، مكادي عبد المجيد سليمان، القدرة التنافسية  
للفراولة المصرية في أهم الأسواق العالمية، مجلة مجلة الزفايق للبحوث الزراعية، المجلد  
الثامن والعشرون، العدد 48، العدد(2)، 2021.
- مصطفى شحات الطوخى، القدرة التنافسية ومحددات الطلب الخارجى على الصادرات  
المصرية من البرتقال، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد  
الأول، مارس 2018.
- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والتعدد في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة  
الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، فبراير 2014.
- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ([www.fao.org](http://www.fao.org)) علي الشبكة الدولية للمعلومات،  
2022.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة إحصاءات التجارة  
الخارجية للصادرات والواردات الزراعية، أعداد متفرقة.
- Birol Erkan & Elif Tuğçe Bozduman (2021). Analysis of Export Concentrations of China and Japan On Product Basis. International Refereed Journal Cılt: 8 Sayı: 19 Yıl: 2021.
  - Grubel, Herbert & Lloyd, Peter. (1975). Intra-Industry Trade: The Theory and Measurement of International Trade in Differentiated Products. The Economic Journal. 85. 10.2307/2230917.
  - Pavic, Ivan & Galetić, Fran & Piplica, Damir. (2016). Similarities and Differences between the CR and HHI as an Indicator of Market Concentration and Market Power. British Journal of Economics, Management & Trade. 13. 1-8. 10.9734/BJEMT/2016/23193.
  - World Trade Organization, International Trade Centre, Trade Statistics for International Business Development, Trade Map, [www.Trademap.Org](http://www.Trademap.Org).
  - United Nations Conference On Trade and Development: (UNCTAD), UNCTAD STAT, Indicators Explained.
  - United Nations Conference On Trade and Development: (UNCTAD), « Hand-Book of Statistics», United Nations, Genève, 2021, Annexes.

## An Analytical Economic Study of the Most Important Egyptian Agricultural Exports

Dr. Asmaa A. A. Abou Mosalam      Dr. Neama F. M. El Shamy

Dept. of Agricultural Economics and Agri-business, Faculty of Agriculture-Menoufia University

### Abstract:

The promotion of total and agricultural exports is one of the most important issues facing the country in light of the current global and local economic and political conditions. The study aims to analyze the structure of agricultural exports of the most important export crops (oranges, potatoes, grapes and onions) to identify the reality of these exports and arrive at the most important recommendations through which to advance out and then improve the balance of payments and advance the development wheel. It was found that the value of Egyptian agricultural imports increased significantly compared to the value of agricultural exports during the study period (2011-2021), as the average value of Egyptian agricultural exports and imports was estimated at 5 and 15.2 billion dollars, respectively, which was reflected in the persistent and large deficit in the agricultural trade balance. It was found that the value of the export concentration factor increased to about 0.44%. It was found that the average quantity and value of Egyptian orange exports represented about 16%, 11% of the average quantity and value of world exports of it. It was also shown that the market share of Egyptian orange exports in the Russian, Saudi and Ukrainian markets exceeded half of the imports of these countries. As for the potato crop, it was found that the quantity and value of Egyptian exports of potatoes contribute about 4.2% to 5.2% of the average global exports of potatoes, and the average instability coefficient for the quantity and value of these exports was estimated at about 17% and 14%. The concentration of Egyptian exports of potatoes in seven countries was estimated at 81% of the total Egyptian exports in the average period (2013-2020), where the coefficient of geographical concentration of these exports was estimated at 41.3%. As for the quantity and value of Egyptian exports of grapes, it was found to be equivalent to about 2.2%, 2.5% of the average quantity and value of world exports. It was also shown that the value of the

instability coefficient for each of them increased due to the occurrence of large fluctuations during the study period. It was found that 77% of the Egyptian grape exports were concentrated in seven countries, and accordingly the geographical concentration factor of grape exports reached about 37%. While it was found that the quantity and value of Egyptian exports of onions represented about 5.7%, 6.2% of the average quantity and value of world exports of onions, and it was found that each of them was subject to significant fluctuations, with the coefficient of instability for them amounting to about 11% and 13%, respectively. The concentration of onion exports by 81% in only seven countries, with a geographical concentration coefficient estimated at 45.3%, and a decrease in the value of the export correspondence index in the most important importing countries to be estimated at about 0.83, 0.81, 0.74, 0.72, 0.61 in England, Kuwait, UAE, Russia and India respectively, which indicates the instability of Egyptian exports of onions and their inability to meet the requirements of these countries' markets. The study recommends the need to work on diversifying and developing agricultural exports and processed and semi-manufactured food exports with high added value, while studying international and African markets to determine the extent of the possibility of opening new export markets and expanding existing markets, while developing clear and stable export plans to maintain the market share of Egyptian exports of crops. different markets in the importing countries, working to implement international quality standards, adherence to time marketing outlets, activating trade agreements to expand in current markets and the possibility of penetrating new import markets for Egyptian products.

**Key Words:** Export Coverage of Imports- Export Concentration - Geographical Concentration of Exports- Stability of the Quantity and Value of Exports- Market Share- Export Correspondence.